

المركز العربي لتطوير
حكم القانون والنزاهة



الجمهورية اليمنية
وزارة العدل



مشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

برعاية معالي الدكتور غازي شائف الاغبري
وزير العدل في الجمهورية اليمنية

ورشة عمل

"إنفاذ وتطبيق العقود التجارية واسترداد الديون"

صنعاء، اليمن

فندق موفنبيك

20 ديسمبر/ كانون الاول 2009

بدعم من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية



معالي الدكتور غازي الأغبري، وزير العدل

ممثلاً بسعادة القاضي عبد الرحمن الشاحدي، وكيل الوزارة للشؤون المالية والإدارية

الاستاذ اسماعيل الوزير

أصحاب السعادة،

سيداتي سادتي

اسعد الله صباحكم

تتشرف شركة إستشارة الغد العالمية، باسم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة في بيروت، الترحيب بالحضور الكريم صبيحة هذا اليوم، وتتقدم بالشكر من معالي وزير العدل على رعايته الكريمة لهذه الورشة المخصصة لمناقشة التقرير الوطني الخاص بإنفاذ وتطبيق القوانين التجارية واسترداد الديون.

لا بد هنا من التنويه باهتمام معالي السيد الوزير الجدّي بمتابعة ورشة الإصلاح التشريعي والقضائي والمؤسسي، ونحن نشكره مجدداً على سعيه الحثيث إلى تعزيز وإصلاح القانون التجاري الرامي الى تحسين بيئة الاعمال بما يعزز مناخ الإستثمار العام في اليمن لاستجلاب الرساميل، وهو ما يساعد على تطوير بنية الاقتصاد الوطني بشكل يتلائم مع متطلبات الاقتصاد الحر المجسدة في آلية السوق وما يترتب عنها من منازعات تتطلب البت السريع في القضايا امام المحاكم اليمنية، لا سيما اعتماد وسائل بديلة للبت السريع، ومنها التحكيم.

يجدر التذكير بان هذا العمل يندرج ضمن سلسلة اعمال قام بتنفيذها المركز بالتعاون مع اجهزة وزارة العدل الادارية والفنية منذ العام 2008 في إطار مشروع تعزيز

القوانين التجارية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا بدعم من مبادرة الشراكة الشرق اوسطية MEPI.

ويأتي هذا العمل كملاً لأعمال أخرى تمت في مرحلة سابقة، ومنها التقرير الوطني الأول حول "واقع القوانين التجارية في اليمن" الذي تناول الثغرات في القوانين الحالية وحاجات التحديث. ولقد تم مناقشة الإصلاحات المقترحة على مختلف المستويات الإدارية، والتشريعية والقضائية منذ شهر تقريباً بمشاركة أهل الاختصاص والشأن من قضاة ومحامين وأكاديميين إلى جانب حشد كبير من الإعلاميين، وذلك ضمن حملة التوعية بالمشروع التي اشتملت على وضع كتيب/بروشور يعرف بالمشروع ومكوناته، إلى جانب تطوير ملصقات خاصة بموضوع إنفاذ العقود التجارية وتسديد الديون تلقي الضوء على مسألة الديون المتعثرة تحت شعار "ضمانات موثوقة... ديون مسددة".

وعند الحديث عن الديون المتعثرة في اليمن، يتبادر إلى ذهن مباشرة مسألة الديون المصرفية التي تناولها التقرير الذي نحن اليوم بصدد عرض الاستنتاجات المضمّنة فيه بناء على دراسة معمّقة للتشريعات والاطار القانوني للعقود وتنفيذها، واستناداً إلى نتائج استطلاعات الرأي التي سيتم عرضها في آخر الجلسة بعد مناقشة التوصيات الأولية التي توصل إليها فريق الخبراء الوطني.

نأمل أن تضيء هذه الورشة على أهمية التنسيق فيما بين واضعي التشريعات والجهات المسؤولة عن إقرارها وغيرها من الأطراف المولجة بتنفيذها وحسن تطبيقها. لذا كان الهدف من جمع أصحاب الشأن من القطاعات كافة في هذا اللقاء الحواري لتدارس مسارات الإصلاحات الممكنة التي تتلائم مع حاجات الاقتصاد اليمني في ظل تحديات العولمة وأساليبها المعقدة.

أخيراً، اود ان اتقدم بشكري الكبير الى الخبير الوطني، الدكتور إسماعيل الوزير، رئيس المركز اليمني للتوفيق والتحكيم وفريق عمله الإستشاري، الاستاذ شاهر مجاهد الصالح والاستاذ لؤي اسماعيل الوزير.

مع تأكيدنا على اهمية تثير التعاون بين القطاعين العام والخاص، لا يسعني الا ان انوه بالجهد الذي بذله الفريق في سبيل تثير الحوار بين هيئات القطاع العام والقطاع الخاص عن طريق جمع ممثليهما في هذه الجلسة الحوارية.

نشكر ايضاً في هذا الإطار المشاركين في جلسة الحوار هذه على ما سيقدموه من معلومات مفيدة وطروحات قيمة سوف تثير الحوار.

والشكر للاعلاميين الذين سوف يواكبون اعمال هذه الورشة مساهمة منهم في تعميم المعرفة ونشر ثقافة القانون لدى المواطنين.

يبقى الشكر الكبير، لكم لتبلييتكم دعوتنا... ونحن نتطلع الى ان تكون مشاركتكم مفعمة بالحيوية الفاعلة.

مع تمنياتي بدوام التوفيق.

والسلام عليكم